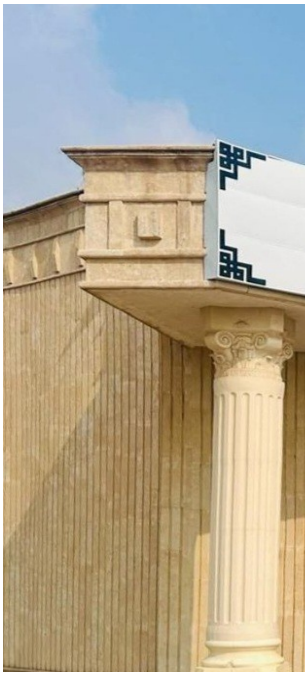
القضاء يتخذ إجراءات بحق متورطين بتهريب النفط بين ذي قار والبصرة



أعلن مجلس القضاء الأعلى، اليوم الأحد، عن اتخاذ إجراءات بحق متهمين بالتورط في عمليات تهريب النفط الخام بين محافظتي ذي قار والبصرة، فيما كشف عن توقف أحد المتهمين في القضية وعدد من المنتسبين في شرطة الطاقة المكلفين بحماية الأنبوب.

وقال إعلام القضاء، في بيان تلقته المطلع، إنه "في إطار جهود مجلس القضاء الأعلى الرامية إلى المحافظة على المال العام ومكافحة جرائم تهريب النفط ومشتقاته، أجرى قاضي التحقيق المختص في رئاسة محكمة استئناف ذي قار كشفاً ميدانياً على موقع التجاوز الحاصل على أحد الأنابيب النفطية في المنطقة الحدودية بين محافظتي ذي قار والبصرة".

وأوضح القاضي المختص، بحسب البيان، أن "التحقيقات الأولية أظهرت وجود عمليات تهريب للنفط الخام عبر الأنبوب النفطي، وعلى ضوء ذلك، تقرر توقيف أحد المتهمين في القضية، فضلاً عن توقيف عدد من المنتسبين في شرطة الطاقة المكلفين بحماية الأنبوب".

وأضاف أن "التحقيقات توصلت إلى وجود مجموعة من الأشخاص تنفذ عمليات تهريب النفط الخام وفق آلية عمل منظمة، تتوزع فيها الأدوار والمهام بين أفراد المجموعة، حيث يتم تحميل الصهاريج بالنفط من منطقة الخرق، ثم تسليمها إلى أشخاص آخرين لغرض نقلها إلى عدد من المحافظات".

وأكدت المحكمة "استمرار التحقيقات بالتعاون مع مديرية أمن ذي قار؛ بهدف كشف ملابساتها وتحديد المسؤولية القانونية، واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق كل من يثبت تورطه، وفقاً للقانون، حفاظاً على الثروة الوطنية والمال العام".